

Distr.: General  
27 June 2017  
Arabic  
Original: English



## الدورة الثانية والسبعون

البند ٣٥ (ب) من القائمة الأولية\*

منع نشوب النزاعات المسلحة: تعزيز  
دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل  
السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

## منع نشوب النزاعات المسلحة

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

في القرار ٣٠٤/٧٠، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة دعماً للوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب. وهو يتضمن اعترافاً بأن الوساطة أداة هامة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها؛ وتحليلاً للعناصر الخمسة التي تتألف منها عملية دعم الوساطة، مقترناً بأمثلة للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في إطار كل عنصر؛ وتحديد الوسائل التي تستطيع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق الدعم الذي تقدمه لمبادرات الوساطة على مختلف المستويات.

\* A/72/50.

\*\* قُدِّمَ هذا التقرير قبل الموعد المحدد له في الأصل، يوم الجمعة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٦:٢٨. ولأسباب تتعلق بالتنسيق، قُدِّمَ تصميم مُنقَّح للتقرير في ٢٧ حزيران/يونيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170717 120717 17-10503 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - التحديات الماثلة أمام جهود الوساطة
٥	.....	ثالثاً - الوساطة وتعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل السلام
٦	.....	رابعاً - أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة
٧	.....	ألف - البيئة المواتية
٨	.....	باء - دعم استراتيجية الوساطة وعملياتها
١٣	.....	جيم - العمليات الفعالة
١٥	.....	دال - دعم جهود التنفيذ
١٦	.....	هاء - بناء القدرات
١٩	.....	خامساً - استنتاجات

## أولا - مقدمة

- ١ - في القرار ٣٠٤/٧٠، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعماً للوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وهذا التقرير مقدّم عملاً بذلك الطلب.
- ٢ - وفيما يتعلق بالبند المتعلق بتعزيز دور الوساطة، جاء اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٧٠ لاحقاً لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، والقرار ٢٩١/٦٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والقرار ٣٠٣/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وصدور ثلاثة تقارير. وقد أُعدّ التقرير الأول (S/2009/189 المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) عملاً بطلب مجلس الأمن، في أعقاب جلسته الرفيعة المستوى المتعلقة بالوساطة وتسوية النزاعات، التي عُقدت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ وشمل التقرير الثاني (A/66/811 المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢) توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة (المرفق الأول)؛ أما التقرير الثالث (A/70/328 المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥) فركّز على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال الوساطة.
- ٣ - عندما تولّي منصب الأمين العام، حدث العجز عن منع وقوع الأزمات باعتباره أخطر أوجه القصور لدى المجتمع الدولي، وأكد مراراً، منذ ذلك الحين، عزمي على إعطاء الأولوية في جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة لمنع وقوع الأزمات. وفي خطابي الأول إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ركّزت على الوساطة باعتبارها أداة مهمة في هذا الصدد، وأبلغت المجلس اعترامي إطلاق مبادرة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، سواء في المقر أو في الميدان، ولدعم جهود الوساطة على المستويين الإقليمي والوطني ضمن دعوتي الأشمل إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل السلام. وفي هذا التقرير، أعرض كيف توظّف الأمم المتحدة قدراتها من أجل دعم الوساطة، مع الاستفادة من القدرات المتنوعة المتاحة في مختلف مستويات الركائز الثلاث، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وأوضح أيضاً كيف أنوي تعزيز أنشطة دعم الوساطة.
- ٤ - وفي أثناء إعداد هذا التقرير، تعاونت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة مع الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية في الجمعية العامة، وكذلك مع مجموعة أصدقاء الوساطة. وأجرت إدارة الشؤون السياسية أيضاً مشاورات مع ممثلين من منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية، ومن شبكة دعم الوساطة (شبكة عالمية تضم منظمات غير حكومية بالأساس تدعم عمليات السلام)، وأوساط أكاديمية.

## ثانياً - التحديات الماثلة أمام جهود الوساطة

- ٥ - تضاعف عدد الحروب الأهلية الكبرى ثلاث مرات تقريباً في العقد الذي سبق عام ٢٠١٥. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، ارتفع معدل الوفيات في النزاعات ستة أضعاف، لتأتي سنة ٢٠١٤ في المرتبة الثانية مباشرةً بعد سنة ١٩٩٤، سنة الإبادة الجماعية في رواندا، باعتبارها السنة الأكثر دموية منذ نهاية الحرب الباردة<sup>(١)</sup>. ولا يزال مجموع عدد الضحايا مرتفعاً إلى حد غير مسبوق، وإن كان

(١) انظر Marie Allansson, Erik Melander and Lotta Themnér, "Organized violence, 1989-2016", *Journal of Peace Research*, vol. 54, No. 4 (2017). تُعرّف الحرب الأهلية بأنها "نزاع مسلح يزيد فيه عدد الوفيات في المعارك عن ١٠٠٠ وفاة في السنة، ويشارك فيه طرف فاعل حكومي واحد على الأقل".

عام ٢٠١٦ قد شهد انخفاضاً في أعداد النزاعات المسلحة وفي حالات الوفاة<sup>(٢)</sup>. أما النزوح الناجم عن العنف المسلح فبلغ أعلى مستوى له في التاريخ، حيث طال أكثر من ٦٥ مليون شخص. وعلاوة على ذلك، ثمة ٢٠ مليون شخص على الأقل يعانون المجاعة في (شمالي) نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن، وكلها بلدان تعاني نزاعات طال أمدها وقبواً تعوق الوصول إليها.

٦ - وتتسم الحاجة إلى زيادة جهود الوساطة وغيرها من الجهود الرامية إلى إنهاء نزاعات اليوم بالأهمية الملحة، كالحاجة إلى أن نوجه المزيد من الاهتمام والجهود والموارد نحو منع نشوب النزاعات في المستقبل. إلا أن التحديات السياسية وغيرها من التحديات تعوق آفاق النجاح، في العديد من السياقات.

٧ - وتنشأ المجموعة الأولى من التحديات نتيجةً لطبيعة النزاعات نفسها. فهشاشة الدولة، وطمس الخطوط الفاصلة بين المصالح السياسية والمصالح الإجرامية والمصالح الأيديولوجية، كما يتضح من ظهور اقتصادات المركبة القائمة على النزاعات، وعدم وضوح الأهداف لدى الجماعات المسلحة التي تزداد تفتتاً باطراد، كل ذلك ينشئ تحديات متعددة أمام أعمال الوساطة وأمام إعداد عملية رسمية يمكن أن تنتهي بإبرام اتفاق سلام شامل. وفي كثير من السياقات، فإن استخدام الأساليب الإرهابية ووجود الجماعات المتطرفة التي تتحدى التفاوض بأهدافها المبالغ فيها يسهمان في نشوء ميل نحو اللجوء إلى رد عسكري بداعي الأمن، وهو ما يمكن أن يعقّد الأمور في ما يتعلق باعتماد نهج سياسية شاملة.

٨ - ثانياً، لقد حدثت زيادة كبيرة في ظاهرة اتخاذ النزاعات طابعاً دولياً أو إقليمياً، وهو ما يجعل حلها أشدّ تعقيداً إلى حد بعيد. وزاد عدد النزاعات المدوّلة إلى ١٠ أمثال في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٦<sup>(٣)</sup>؛ وفي بعض الحالات، تتبنى الدول الأعضاء المنظمات المحلية والوطنية تحقيقاً لأهدافها الخاصة أو تعتمد على إشعال وقود حروب بالوكالة، وهو ما يجعل النزاعات أكثر دموية، وأطول أمداً، وأشدّ استعصاءً على الحل.

٩ - ثالثاً، لقد شهدنا تسارعاً غير مسبوق في سرعة انتشار المعلومات ومداهها. فقد غير المشهد الإعلامي المتسع باستمرار أساليبنا في التواصل، وكذلك كيفية ترسُّخ الروايات في أذهان العامة. وعلى الرغم من اتساع ثورة الاتصالات بكثير من السمات الإيجابية، فإن النقل السريع لمعلومات غير مؤكدة عن انتهاك لوقف إطلاق نار، على سبيل المثال، يمكن أن يثير توقعات للرد، وأن يسهم في تصعيد النزاع. وفي الآن ذاته، قد تفضي سهولة إذاعة الاتصالات السرية على وسائل التواصل الاجتماعي، في بعض الأحوال، إلى إعاقه قدرة الوسيط أو الميسّر على الدخول مع أطراف النزاع في ذلك النوع من التفاعلات السرية اللازمة لمساعدة الخصوم على إيجاد حلول لمظالمهم.

١٠ - رابعاً، تتعرّض اتفاقات السلام لضغوط متزايدة، وكثيراً ما تتخللها فترات انتكاس وعودة إلى النزاع، وهي ظاهرة مأساوية شهدناها في جنوب السودان. ويقترن ذلك في بعض الأحيان باتفاقات

(٢) المرجع نفسه. وقد ارتفع عدد النزاعات (بما في ذلك النزاعات المسلحة "الصغرى" التي يزيد عدد وفيات المعارك فيها عن ٢٥ في السنة) ارتفاعاً كبيراً، من ٤٢ إلى ٥٢ نزاعاً في عام ٢٠١٥، قبل أن ينخفض ليبلغ ٤٩ نزاعاً في عام ٢٠١٦. وبلغ عدد الوفيات المتصلة بالمعارك المسجل في عام ٢٠١٤ ما مجموعه ١٠٤ ٠٠٠ حالة وفاة؛ وقد انخفض هذا العدد إلى حوالي ٩٨ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٥، وإلى ما يزيد قليلاً عن ٨٧ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٦.

(٣) Uppsala Conflict Data Program dataset, as analysed in Sebastian von Einsiedel and others, *Civil War Trends and the Changing Nature of Armed Conflict*, United Nations University Centre for Policy Research Occasional Paper No. 10 (Tokyo, United Nations University, March 2017)

تُبرم في عجلة، وتشوبها أوجه قصور؛ وفي بعض الأحيان، فإن الاتفاقات الفاشلة تجسد تشتت انتباه المجتمع الدولي الذي ربما يكون قد تحوّل إلى النزاع التالي أو لم يستطع الحفاظ على خط دعم متسق. فالتوصل إلى اتفاق ليس إلا المرحلة الأولى ضمن عملية أطول: فالتنفيذ يتطلب أيضا مساعدة متواصلة، على الصعيدين المالي والسياسي. ويمكن أن يساعد اتخاذ الدول الأخرى إجراءات في هذا الصدد - أو امتناعها عن اتخاذ أي إجراءات، في تعزيز التوصل إلى حل عن طريق الوساطة أو الحد من نجاحه.

١١ - وأخيرا، فمن شأن زيادة التعاون والتقارب في مجلس الأمن أن تؤثر إيجابيا على جهود الوساطة في الأمم المتحدة وتدعمها، وأن تيسر التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

١٢ - وتظل الوساطة، رغم ذلك، أداة أساسية ومرنة وفعالة تستخدمها الأمم المتحدة وطائفة واسعة من المنظمات والأطراف الفاعلة الأخرى من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وعلى الرغم من أننا كثيرا ما نتكلم عن الشروط اللازمة أو المثلى للوساطة، فإنها نادرا ما تتحقق. وإنني أدرك أن علينا مسؤولية محاولة اكتشاف أي فرصة ممكنة للوساطة واغتنامها من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة أو إدارتها، وبناء السلام والحفاظ عليه في نهاية المطاف. ويعرض هذا التقرير بعض الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم جهود الوساطة هذه، ويحدد الكيفية التي ننوي بها تعزيز قدرتنا على زيادة العمل في هذا المجال ذي الأهمية الحيوية.

### ثالثا - الوساطة وتعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل السلام

١٣ - تستلزم المستويات غير المقبولة من المعاناة الناجمة عن النزاع العنيف تعزيز الجهود الدبلوماسية، التي يتمثل أحد جوانبها في تعزيز قدرات الوساطة بأوسع معانيها. وتوفر الأدوات القائمة في منظومة الأمم المتحدة أساسا جيدا يمكن البناء عليه. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وأعتزم بجميع القدرات المتوافرة لدى مختلف الجهات الفاعلة في المنظمة في جميع مستويات ركائز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، من أجل مضاعفة الأصول المتاحة لدينا دعما للوساطة.

١٤ - وتتطلب الوساطة مشاركة سياسية متسقة. ويستتبع هذا توجيه اهتمام وثيق نحو التطورات الجارية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبصفتي الأمين العام، سوف أعرض مساعي الحميدة، استنادا إلى قدرات مبعوثي ومثلي الخاصين وغيرهم من كبار المستشارين، وأشارك شخصا حثيما أمكن للمساعدة في منع نشوب النزاعات وإدارتها. وتعزيزا لهذه الجهود، أعمل على إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى للوساطة لتقديم المشورة ووجهات نظر متميزة فيما يتعلق بالنزاعات وعمليات السلام. وأعمل على توسيع مجمع المبعوثين الرفيعي المستوى وكبار الوسطاء، مع التركيز على اضطلاع المرأة بأعمال الوساطة، تمشيا مع التزامي بتحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى القيادة العليا بحلول عام ٢٠٢١. وسوف أعمل أيضا على زيادة توفير الخبرة في مجال الوساطة والتيسير لدى عمليات السلام، ولا سيما في سياقات حفظ السلام.

١٥ - إن الطابع المعقد للنزاعات اليوم يؤكد أهمية بناء العلاقات وتعزيز الشراكات. وقد أحرزت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقدما محموداً في تعزيز التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، الذي وُقِّع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ولكن هناك المزيد مما يمكن أن نفعله للاستفادة

من مزاياها النسبية، وإقامة منابر للتعاون الفعال، بما في ذلك الاستعانة بمكاتبنا الإقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووسط أفريقيا، ووسط آسيا، ومكاتب الاتصال، مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. والاختبار الحاسم في هذا الصدد هو القدرة على صياغة مواقف مشتركة واستراتيجيات تعاونية في أماكن مثل ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، استناداً إلى زيادة الحوار لا على مستوى الأمانة العامة فحسب، بل وبين مجلس الأمن وهيئات صنع القرار في المنظمات الإقليمية. ويجب أن تستند استراتيجياتنا المتعلقة بالمشاركة السياسية إلى تحليل شامل ومتكامل للنزاع، بما يشمل توجيه الانتباه نحو جانب الاقتصاد السياسي في النزاع، والأبعاد الجنسانية للنزاع، فضلاً عن الاستناد إلى الخبرة المكتسبة من منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، ومن الشركاء الخارجيين.

١٦ - وسنعمل أيضاً من أجل زيادة الدعم المقدم إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وإقامة الشراكات معها، بما في ذلك إشراك موظفي الشؤون المدنية في عمليات السلام، ومستشاري السلام والتنمية الذين جرى نشرهم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. وفي الظروف المختلفة، يمكن أن تتولى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية تيسير عمليات الحوار على الصعيد المحلي، وأن ترسي الأسس لإجراء مفاوضات سلام رسمية، وأن تعالج النزاعات المتكررة على مسائل من قبيل الأراضي والموارد الطبيعية، وأن تساعد على تقليل العنف الانتخابي إلى أدنى حد. ولهذه الجهات الفاعلة أيضاً دور من الأهمية بمكان، وهو المساعدة في توليد التأييد والدعم لاتفاقات السلام، بما في ذلك في صفوف النساء والفئات المستهدفة الأخرى، لا سيما الشباب، التي يعد إشراكها أساسياً في تحقيق السلام المستدام.

١٧ - وتحدث منظومة الأمم المتحدة أكبر تأثير عندما تمكن الآخرين. وهذه القناعة هي في صميم نهج الوساطة الذي أتبعه والمبادرة التي أطلقت لتعزيز قدرات المنظمة لكي تصبح قادرين على الاستجابة لاحتياجات الشركاء. وتبين الفروع الواردة أدناه كيف أننا مستعدون حالياً لدعم جهود الوساطة، التي يُفهم منها عموماً، لأغراض هذا التقرير، أنها تشمل الوساطة والتيسير والحوار.

## رابعاً - أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة

١٨ - تتجلى الوساطة، إلى جانب دعم الوساطة، في أشكال عدة. وفي الأمم المتحدة، فإنها تُعرض دائماً على أساس القبول. وفي بعض العمليات، يكون ممثل للأمم المتحدة على رأس جهود الوساطة أو التيسير؛ وأحياناً، هناك ترتيب لإيفاد مبعوث مشترك مع منظمة إقليمية؛ ولكن، في حالات أكثر تواتراً، تضطلع الأمم المتحدة بدور داعم في العمليات التي تقودها منظمات إقليمية أو دول أعضاء أو، أحياناً، منظمات غير حكومية. وقد تتباين طبيعة هذا الدعم ونطاقه إلى حد بعيد.

١٩ - ويجري إنشاء أفرقة الوساطة التابعة للكيان القيادي بطرق مختلفة وفقاً لاحتياجات العملية<sup>(٤)</sup>. ودعم الوساطة هو مهمة متميزة تستتبع تعزيز عمل الفريق والمساعدة في تيسيره، حسب الاقتضاء،

(٤) تشجع توجيهات الأمم المتحدة بشأن الوساطة الفعالة (٢٠١٢) الوسطاء على تعزيز أفرقتهم بخبراء في مجال تصميم عمليات الوساطة، وبأخصائيين قطريين/إقليميين، ومستشارين قانونيين، إضافة إلى تقديم الدعم في مجال الاتصالات والدعم اللوجستي والإداري والأمني. ومن المهم أيضاً كفاءة أن تضم أفرقة الوساطة نساء ورجالاً على حد سواء في جميع المستويات. وينبغي أيضاً إدراج خبراء متخصصين أو نشرهم حسب الاقتضاء.

ويمكن تقديمها بالاعتماد على قدرات محددة داخل الأمانة العامة أو على المنظومة الأوسع نطاقاً، أو على الشراكات الأخرى.

٢٠ - وقد شهدت السنوات العشر الماضية ظهور فئة من الخبراء في مجال دعم الوساطة. ففي عام ٢٠٠٦، أنشئت وحدة دعم الوساطة داخل إدارة الشؤون السياسية لتقديم الدعم التقني المحدد الهدف لعمليات الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات. وفي عام ٢٠١١، أنشأ الاتحاد الأوروبي فريقاً لدعم الوساطة، ثم تبعته بفترة وجيزة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ثم بعد ذلك جاء دور الاتحاد الأفريقي. وأنشأ كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مكتباً لدعم الوساطة في أمانة كل منهما، في حين شرع كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول الأمريكية في تكوين قدرات في مجال دعم الوساطة. ولدى العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى منسقون لشؤون الوساطة، في حين يفكر بعض هذه المنظمات في إنشاء هيكل رسمية لدعم الوساطة داخل أماناتها. وبالمثل، أنشأ بعض الدول الأعضاء وحدات متخصصة داخل هيكلها الحكومية لإدارة جهود الوساطة ودعمها وتسوية النزاعات. وتتعاون الأمانة العامة للأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع هذه المكاتب، بطرق منها، وعند الطلب، تقديم الإرشاد وبناء القدرات في مجال الوساطة ودعم الوساطة.

٢١ - ويتناول هذا التقرير خمسة عناصر واسعة النطاق لدعم الوساطة، يمكن حشدها في أوقات مختلفة لتيسير عملية الوساطة. وتشمل هذه العناصر تقديم الدعم للأغراض التالية: (أ) تهيئة بيئة مواتية؛ (ب) تصميم استراتيجية وعملية للوساطة؛ (ج) الاضطلاع بعمليات فعالة؛ (د) التنفيذ؛ (هـ) بناء القدرات.

## ألف - البيئة المواتية

٢٢ - تتطلب الوساطة الفعالة بيئة خارجية داعمة لها، لا سيما أن للعديد من النزاعات الحالية أبعاداً إقليمية ودولية قوية. ويمكن أن تسهم عملية المواءمة الشاملة التي تجري وراء العملية، ومحفزات الجهات الفاعلة الأخرى ومثبطاتها إسهاماً أساسياً في تشجيع أطراف النزاع على الالتزام. بيد أن هذا الأمر كثيراً ما يصعب تحقيقه، بالنظر إلى أن البيئة الخارجية، في الكثير من السياقات، كما ذكر أعلاه، قد تكون أحد عوامل تصعيد النزاع أو استمراره. ومع ذلك، فإنني عازم على تقديم خدماتي وخدمات الأمم المتحدة لتهيئة المزيد من البيئات المواتية لمنع نشوب النزاعات وتيسير الوساطة. ولن يشمل ذلك التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة لتحقيق المواءمة في إطار استراتيجية سياسية فسحب، بل سيشمل أيضاً بذل جهود للمساعدة على تكوين دعم مجتمعي واسع لعمليات السلام.

٢٣ - وحينما يكون مجلس الأمن متحداً، فإنه يكون قادراً على التأثير في العمليات على نحو إيجابي، مثلما كان الأمر في حالة اليمن في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وفي بعض الحالات، كان للزيارات التي قام بها مجلس الأمن أثر حاسم في إرسال إشارة بوجود دعم سياسي لجهود الوساطة. وقد سعت البعثات الموفدة إلى جنوب السودان وإثيوبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى تشجيع الأطراف على معالجة احتياجات شعب جنوب السودان وتطلعاته، بتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومع ذلك، وكما ذكر، فإن الحفاظ على مسار عمل واضح غالباً ما يتبين أنه هدف بعيد المنال، كما اتضح للأسف من التطورات في جنوب السودان. وهناك عوامل عديدة تؤثر في مواقف المجلس.

فتزويد الدول الأعضاء بتقييمات وتحليلات مستنيرة بشأن الفرص الممكنة للمشاركة، وكذلك بشأن تداعيات التقاعس عن فعل أي شيء، هو مسؤولية حاسمة تضطلع بها الأمانة العامة.

٢٤ - وعلى أرض الواقع، يساهم مبعوثي وممثلي الخاصون أيضاً في الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة سياسية داعمة. ففي غامبيا، على سبيل المثال، عمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا والساحل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تسوية الأزمة الانتخابية لعام ٢٠١٧، بتوجيهه رسائل سياسية، وبإجراء زيارات لإظهار التواؤم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي جنوب السودان، يعمل كل من ممثلي الخاص لجنوب السودان ومبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل بناء زخم لمعالجة الانقسامات السياسية في البلد، وإنعاش الاتفاق المتعلق بحل النزاع. وبالمثل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل مبعوثي الخاص عن كثب مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل دعم الحوار السياسي.

٢٥ - ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق السياسي في شكل مجموعات "أصدقاء" أو "أفرقة اتصال" أو "أفرقة أساسية". وقد يجري تشكيل بعض هذه الكيانات بمبادرة من الوسطاء، في حين تكون أخرى ذاتية التشكيل أو يقوم بتشكيلها أطراف النزاع. ففي غينيا - بيساو، على سبيل المثال، يضطلع ممثلي الخاص بدور مركزي في تنسيق دعم المجتمع الدولي للوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتم هذا التنسيق في شكل ما يسمى "مجموعة الخمسة في غينيا - بيساو"، التي تتألف من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وهي المجموعة التي مكنت المجتمع الدولي من أن يتكلم بصوت واحد.

٢٦ - ويتطلب تعزيز الدعم العام بناء الثقة. ففي جمهورية مولدوفا، على سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأسرة الأمم المتحدة عملية التسوية الرسمية بالمشاركة في التدخلات الإنمائية على طول المنطقة الأمنية على جانبي نهر نيستر/دنيستر. وتسهم هذه الجهود في تيسير زيادة التفاعل ودعم تطوير العلاقات بين الجانبين. وفي كثير من الأحيان، ينطوي كسب الدعم الشعبي الواسع على تحديات في إطار عملية السلام، كما يتضح من حالة كولومبيا، حيث فشل اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في كسب التأييد في استفتاء عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويظل للحملات والمبادرات الإعلامية الموجهة للتواصل مع المجتمع المدني والسلطات المحلية والجمهور، والتي تهدف إلى تبادل المعلومات بشأن الاتفاقات وإبراز الفوائد الملموسة للسلام، أهمية في مرحلة التنفيذ، ويمكن أن تستفيد من الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة.

## باء - دعم استراتيجية الوساطة وعمليتها

٢٧ - يمكن أن يكون لإنجاز عملية الوساطة على الوجه الصحيح نفس الأهمية التي يتسم بها مضمون المحادثات. ويمثل جدول الأعمال، وتسلسل القضايا، وتكوين الوفود، ومستوى المشاركة مواضيع يكثر الخلاف بشأنها، ويتعين التطرق لها قبل أن تشرع الأطراف في التركيز على مضمون تظلماتها. وإذا لم تكن هناك إرادة لدى أطراف النزاع في المضي قدماً، فقد تحتاج أفرقة الوساطة للدخول في "محادثات بشأن المحادثات"، وللدبلوماسية المكوكية، من أجل تهيئة الأرضية الملائمة. وبالإضافة إلى إدارة الدينامية بين الأطراف، قد تحتاج هذه الأفرقة إلى إدارة الدينامية داخل مجموعات غالباً ما تكون مجزأة أو بالكاد



متوائمة، بالإضافة إلى مجموعات الدوائر الموحدة المركز ذات المصالح الإقليمية والدولية. وستحتاج أيضاً إلى تقييم السبيل الأمثل للعمل مع جهات الوساطة الأخرى، بما فيها منظمات المجتمع المدني، التي قد تكون منخرطة بالفعل في عملية متعددة الأطراف ومتعددة المستويات، ولتقييم كيفية تيسير اعتماد نهج شامل لطائفة واسعة من الأصوات الأخرى. وبوجه عام، فإن عمليات الوساطة تتطلب استراتيجية مرنة وخلاقة وقابلة للتكيف، وهو ما يشمل في كثير من الأحيان عملية متكررة تتطور من خلال العديد من جولات المشاورات.

٢٨ - ويمكن أن تساعد الجهات الداعمة للوساطة في توفير حيز للتفكير والتجارب المقارنة بشأن تصميم العمليات. فعلى سبيل المثال، ساعدت إدارة الشؤون السياسية مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا في تبادل الأفكار فيما بين جولات المحادثات في جنيف، بما في ذلك ما يتعلق بميكلها وتصميمها. وقدمت الدعم إلى عمليات مماثلة باسم مبعوثي الخاص لتيسير الحوار في السلفادور، وممثلي الخاص المعني بنزاع الحدود بين غيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وقدمت إدارة الشؤون السياسية أيضاً الدعم إلى الحوار الوطني بقيادة الاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مسائل تصميم العمليات، وذلك بتيسير من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وأحياناً، هناك حاجة إلى الدعم في تصميم العمليات من أجل تغطية أحد الأبعاد المحددة تحديداً دقيقاً في عملية ما. فعلى سبيل المثال، قدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان بشأن تنقيح استراتيجية للتفاوض بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

### الخبرة المواضيعية

٢٩ - في مواجهة ما يمكن أن يمثل مواقف متطرفة لأطراف النزاع، تسعى أفرقة الوساطة إلى فصل المصالح والاحتياجات فيما يتعلق بمجموعة معقدة من المسائل، بغية مساعدة الأطراف على الاتفاق بشأن ترتيبات تكون مقبولة على نحو متبادل. وفي البيئات العالية الضغط، يتعين على هذه الأفرقة استكشاف الترتيبات الممكنة لوقف العنف أو الحد منه، على أن تظل، في نفس الوقت، مواكبة لما ينجم عن تلك الترتيبات من آثار طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يترتب على اتفاق لتقاسم السلطة أثر على الحيز المطلوب لوضع دستور عملي. ويمكن أن يساعد دعم الوساطة في توفير خبرة مواضيعية محددة. وبالإضافة إلى تقديم الدعم بشأن تصميم العمليات لأغراض الوساطة والحوار، بإمكان وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية أن تنشر خبراءها لإسداء المشورة بشأن جملة من المسائل، من بينها الدساتير، والعدالة الانتقالية، واستيعاب الجميع، والشؤون الجنسانية، والترتيبات الأمنية، ووقف إطلاق النار، وتقاسم السلطة، والموارد الطبيعية، والمصالحة، بغية استكمال قدرات أفرقة الوساطة وتعزيزها.

٣٠ - وشملت الخبرة المواضيعية التي وفرتها وحدة دعم الوساطة تقديم المشورة لمبعوثي الخاص إلى اليمن بشأن وضع مفاهيم تركز على ترتيبات الانتقال السياسي والترتيبات الأمنية، وتقديم العون إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفريق غالكايو لوقف إطلاق النار، والفريق الاستشاري بشأن استراتيجية تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد المحلي. وفي ميانمار، دعمت الوحدة وضع تصور

لمنصة الأمم المتحدة لدعم لجنة الرصد المشتركة. وتشمل المساعدة التقنية تقديم الخبرة بشأن المسائل الجنسانية. على سبيل المثال، دعماً للجهود الرامية إلى النهوض بعمليات انتقال شاملة، قدمت الوحدة إلى الجمعية الليبية لصياغة الدستور وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المشورة بشأن صياغة الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية لإدراجها في الدستور. وتقدم إدارة الشؤون السياسية أيضاً المشورة المواضيعية لشركائها، ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، تقديم المشورة بشأن إدارة وقف إطلاق النار إلى بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا. وفي إطار الدعم التقني الذي قدمته الأمم المتحدة للوساطة بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان في عام ٢٠١٥، قدمت وحدة دعم الرصد المشورة إلى مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان بشأن مسائل العدالة والمساءلة والمصالحة، بما في ذلك المشورة بشأن اللغة المحددة التي ستستخدم في الاتفاق المتعلق بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٣١ - وتضم الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدات متخصصة مختلفة تقدم الدعم التقني لعمليات الوساطة. ويقدم مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام الدعم بشأن مسائل من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، في حين يقدم مكتب الشؤون العسكرية المشورة بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار والضمانات الأمنية. فعلى سبيل المثال، عُيّن خبير دائم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخل مكتب المبعوث الخاص إلى اليمن ليقدم الدعم إلى لجنة التهدئة والتنسيق. وقدمت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية الدعم للعملية السورية بتقديمها ورقات تقنية عن مختلف جوانب العملية الانتخابية، وبالعمل مع ممثلي المعارضة والحكومة بشأن المسائل المتصلة بأحداث الاقتراع بعد الاتفاق، بما في ذلك الانتخابات، ولا سيما بشأن المشاركة السياسية للمرأة في أي أنشطة اقتراع مقبلة. وفي عام ٢٠١٢، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة مخططاً للمفاوضين الكولومبيين بشأن مشكلة التلوث والكيفية التي يمكن بها أن تدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هي ضمان الاستجابة الإنسانية الفعالة في سياقات محددة مثل محادثات السلام في مالي في عام ٢٠١٤، ومنتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٠١٥، فقد قدم المشورة بشأن المسائل الإنسانية واللغة المستخدمة في عمليات الوساطة أو عمليات السلام.

٣٢ - ولدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أيضاً قدرات تقنية ذات صلة بعمليات الوساطة. ففي الفلبين، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع البنك الدولي، مرفقاً للدعم الاستشاري للقدرات الانتقالية، من أجل تقديم المساعدة التقنية لكلا الجانبين في الفترة السابقة للتوقيع النهائي على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في عام ٢٠١٤. وتواصل هذه الآلية تقديم المساعدة التقنية إلى الهيئات المشتركة المنشأة لتنفيذ الاتفاق. وفي كولومبيا، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة الدعم التقني للأطراف في وضع بروتوكول لتسريح الأطفال من صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

٣٣ - وأخيراً، فإن بإمكان الشركاء تقديم المشورة التقنية أيضاً. فعلى سبيل المثال، استفادت المفاوضات التي أجريت بمبادرة قبرصية ويقودها زعماء قبرصية، من خبرة قدمها الاتحاد الأوروبي تحت رعاية مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص. وقد ركز هذا الدعم على تقديم المساعدة

في الأعمال التحضيرية لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي في دولة قبرصية تركية مؤسّسة في المستقبل، لدى بدء نفاذ اتفاق التسوية. ووجهت الدعوة أيضا إلى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تقديم مساعدة تقنية متخصصة موجهة نحو دعم الطائفتين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حلول مستدامة للمسائل الاقتصادية في قبرص بعد انتهاء التسوية.

### الشمول والمشاركة على النطاق المحلي

٣٤ - نظراً لأن عمليات السلام تتطور على مستويات مجتمعية مختلفة، يتعين على الأمم المتحدة أن تكون على اتصال بالمبادرات المحلية. ويمكن أن تحول معالجة المظالم على المستوى المحلي في وقت مبكر دون تحويلها واستغلالها لأغراض سياسية. وعلى نطاق أعم، من المهم أن يتسع نطاق الجهود المبذولة بحيث يتجاوز أطراف النزاع المباشر لإشراك الآخرين - ومنها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والجماعات الدينية والأقليات - الذين يمكنهم التأثير في عملية السلام أو المشاركة فيها. ويمكن ربط المشاورات والحوارات المحلية بالعملية الرسمية وإدماجها فيها، أو ربطها بها بصورة غير رسمية، وفي ذلك ما يعزز الشعور بامتلاك زمام الأمور، وهو أمر يساعد على جعل الاتفاقات أكثر استدامة.

٣٥ - ويمكن أن تستفيد أفرقة الوساطة من مساعدة الشركاء في عقد وتيسير عمليات استشارية تقدم مدخلات للأنشطة على طاولة السلام. ففي العملية السورية، على سبيل المثال، ساعدت المنظمات غير الحكومية مبعوثي الخاص في إنشاء وإبقاء مجلس استشاري للمرأة، وغرفة دعم للمجتمع المدني لتكون بمثابة منصة يمكن أن تجتمع فيها منظمات المجتمع المدني السوري على هامش المفاوضات السورية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومختلف الشركاء الدوليين في المجتمع المدني الدعم لجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في اليمن بأن أجرت حوارات موسعة مع القادة السياسيين، وزعماء المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية، لإتاحة المجال من أجل اختبار الأفكار وبناء الفهم والقبول في سياق مجالات التوافق المحتملة. وفي كولومبيا، يسرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إقامة اتصالات بين المجتمع المدني والأطراف. فعلى سبيل المثال، ساعد ممثل المفوضية السامية في كولومبيا في إيصال توقعات الضحايا وأسرههم إلى أطراف النزاع، فيما يتعلق بالعدالة، والحقيقة، والتعويض، وضمانات عدم التكرار.

٣٦ - ويمكن أن تشكل الحوارات والمبادرات المتعلقة بالسلام التي تجرى على الصعيد المحلي أساساً لعملية السلام الرسمية، وأن تكون بمثابة مكمل لها. ودعماً لجهود المصالحة الوطنية في ليبيا، تتولى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وصندوق بناء السلام، تعزيز عمليات المصالحة المجتمعية، ومساعدة السلطات الوطنية والمحلية الليبية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في صياغة خريطة طريق للمصالحة على الصعيد الوطني. وقد أوفدت إدارة الشؤون السياسية إلى جزر سليمان خبير وساطة في عمليات التيسير الشاملة من أجل دعم الحكومة في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع من خلال الحوار الشامل، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة المرأة.

٣٧ - وتشجع عناصر الشؤون المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إقامة حوار بين المجتمعات المحلية من أجل نزع فتيل التوترات وإيجاد حيز لإبرام اتفاقات سلام محلية. وقد دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تنفيذ مبادرات للحوار في ذلك البلد عن طريق إشراك الزعماء التقليديين والدينيين والسلطات المحلية وممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية

في هذا الصدد. ونظمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منتديات وحملات سلام في تلك المنطقة لتشجيع الحوار بين المجتمعات البدوية والمزارعين، باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة التوترات التي ظلت تحدث بانتظام، وتسببت في اندلاع حالات عنف، وأدت إلى وقوع عدد كبير من الإصابات ودمار شديد، مما يسبب ضغوطاً على عملية السلام.

٣٨ - وشاركت الأمم المتحدة أيضاً في دعم جهود الوساطة المحلية التي يقودها شركاؤنا. ودعماً لجهود التيسير التي تقودها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليسوتو، قدم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، من خلال البرنامج المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة إلى الزعماء الدينيين في عملهم الرامي إلى تيسير الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية. ويمكن أن يستفيد الوسطاء من آليات مختلفة لضمان إدراج أصوات المجتمعات المهمشة في كثير من الأحيان، في العمليات السياسية. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دراسة ترمي إلى استكشاف التصورات المتعلقة بالمساءلة والمصالحة والعدالة الانتقالية لدى مواطني شمال أوغندا، باعتبار ذلك مساهمة في محادثات جوبا للسلام التي جرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ولكن تلك المحادثات انهارت للأسف في نهاية المطاف.

٣٩ - ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً حاسماً كجهات فاعلة مساندة للوساطة، وكثيراً ما تكون لها القدرة على بدء مبادرات هادئة ودعمها، بما في ذلك في سياقات النزاع التي قد يصعب على الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة تأمين الوصول إليها. وقد اضطلعت إدارة الشؤون السياسية بدور فعال في إنشاء شبكات تتيح تحقيق تواصل أفضل مع المنظمات غير الحكومية، والاستفادة من خبراتها، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما بينها. ومن بين هذه الشبكات شبكة دعم الوساطة التي تضم أساساً منظمات غير حكومية رائدة في ميدان الوساطة؛ وشبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين، التي تهدف إلى إقامة صلات أقوى مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع تلك الجهات الفاعلة الوطنية الهامة.

### مشاركة المرأة

٤٠ - من بين أولوياتي كفالة أن تشارك المرأة مشاركة فعالة في عمليات السلام. وهذا أمر بالغ الأهمية لا من أجل التوصل إلى حلول عادلة ومستدامة فحسب، بل ومن أجل بناء مجتمعات شاملة وقادرة على الصمود. فمن شأن عمليات الوساطة الشاملة أن تنشئ نقاط دخول متعددة، وآليات متنوعة لمشاركة المرأة. ومن أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا الصدد، أنشأت إدارة الشؤون السياسية وحدة متخصصة في عام ٢٠١٦ لرفع مستوى إدماج مسائل المرأة والسلام والأمن في عمل الإدارة. وتقوم وحدة المسائل الجنسانية والسلام والأمن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومستشارو الشؤون الجنسانية في عمليات السلام بدعم عمليات الوساطة وإسداء المشورة بشأنها، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة المرأة ومراعاة المنظور الجنساني في تحليل النزاعات.

٤١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أطلقت إدارة الشؤون السياسية توجيهات بشأن المسائل الجنسانية واستراتيجيات الوساطة الشاملة، توفر للوسطاء وأفرقتهم مشورة عملية بشأن كيفية تصميم عمليات مراعية للفوارق بين الجنسين وشاملة للجميع. ومن الأمثلة على هذا النوع من الدعم، إضافة إلى المشورة المقدمة إلى المجلس الاستشاري للمرأة في سوريا، هناك المشورة التي قدمتها الأمانة العامة دعماً للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز إدماج المرأة في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي المبرم

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي اليمن، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعات في إطار الميثاق اليمني للمرأة من أجل السلام والأمن تركز على تطوير الأولويات الجماعية. وقد شمل ذلك المشاركة في مشاورات ترمي إلى تشجيع طرق جديدة للتفكير استعداداً لاستئناف المحادثات.

## جيم - العمليات الفعالة

٤٢ - لكي تكون جهود الوساطة فعالة، فإنها تحتاج دعماً تشغيلياً وأمنياً وإدارياً ومالياً متقدماً ومرناً. وتتطلب القدرة على هيكلية وتنظيم اجتماعات متعددة المستويات، وفي كثير من الأحيان في وقت قصير، دعماً متخصصاً. وقد تحتاج أفرقة الوساطة أيضاً إلى موارد إضافية أخرى من أجل إدارة حركة الوفود والغرف الجانبية ومجموعات العمل ومختلف العناصر الأخرى.

٤٣ - وبإمكان كيانات منظومة الأمم المتحدة المختلفة أن تدعم جهود الوساطة، بتوفير مكان لإجراء المفاوضات أو باستضافتها. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على سبيل المثال، بدور رئيسي في تيسير العمليات التشغيلية، بطرق منها استضافة اجتماعات سرية وعلنية على السواء، وإدارة الترتيبات المعقدة التي تصاحب هذه المحادثات. وتوفر عمليات الأمم المتحدة للسلام والمكاتب الميدانية أماكن محلية أصغر حجماً للعمل. فعلى سبيل المثال، وفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مكاناً في ذلك البلد لإجراء عملية الحوار التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووفر على نحو منتظم لأصحاب المصلحة الوطنيين وسائل نقل تمكنهم من عقد اجتماعات تتعلق بالوساطة خارج البلد. وفي إطار مباحثات جنيف الدولية، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكاناً في بلدة غالي للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها التي يرأسها ممثلي في محادثات جنيف الدولية. ويمكن أن يشكل اختيار المكان مسألة حساسة، ويعتمد كثير من مبعوثي وممثلي الخاصين على دعم الدول الأعضاء في الاضطلاع بالمسؤوليات المالية واللوجستية والأمنية والدبلوماسية المرتبطة بتوفير أماكن لإجراء المحادثات تكون مقبولة لأطراف النزاعات. وإنني ممن للدول الأعضاء على هذا الدعم الأساسي الذي تقدمه للأمم المتحدة، وكذلك على جهود الوساطة الأخرى التي تبذلها.

٤٤ - توفر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالإضافة إلى أدائها ولاياتها المتمثلة في دعم العمليات السياسية، الدعم اللوجستي والإداري والأمني لجهود الوساطة. فالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لجهود الوساطة والمصالحة في ذلك البلد يشمل توفير خدمات السفر جواً، وعند الاقتضاء، الأمن، لتمكين ممثلي الحكومة والجمعية الوطنية، وكذلك ممثلي الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدينية، من حضور الاجتماعات المتصلة بعملية السلام. وبغية تيسير المفاوضات التي يتولى القبارصة زمامها ويقودها زعماءهم، تقدم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الدعم اللوجستي والأمني للاجتماعات التي تُعقد بين الزعماء داخل المنطقة العازلة، وتقدم كذلك الدعم الإداري لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من خلال عنصر دعم البعثة التابع لها.

٤٥ - ويؤكد التغيير المستمر في ديناميات عمليات الوساطة ووتيرتها أهمية تحلّي الأمم المتحدة بالمرونة والقدرة على الاستجابة من حيث تلبية احتياجات أفرقة الوساطة من موظفين وموارد بغية إتاحة أكبر قدر من الفرص لإجراء محادثات بناءة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم توفير مزيد من الموظفين لدعم مبعوثي الخاصين في محادثات قبرص وسوريا واليمن في تلك اللحظات الحاسمة التي يشهد فيها الطلب على الموارد.

## التمويل

٤٦ - تعتمد جهود الأمم المتحدة للوساطة على عدة آليات للتمويل. ونظراً لأن الوساطة جزء رئيسي من ولاية إدارة الشؤون السياسية، فإن قدرات مختلفة ممولة عن طريق ميزانيات الإدارة العادية تُخصّص للوساطة، في الشعب الإقليمية وفي شعبة السياسات والوساطة. والوساطة عنصر حاسم أيضاً من عناصر عمل كثير من البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما مكاتب المبعوثين الخاصين للأمين العام (على سبيل المثال، في سوريا واليمن)، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى)، وكثير من البعثات السياسية القطرية كذلك (مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال). ويموّل عمل هذه البعثات من مخصصات البعثات السياسية الخاصة في الميزانيات العادية.

٤٧ - لكن نظراً إلى وجود ضغوط على الميزانية العادية وزيادة في المطالب في السنوات الأخيرة، فقد مُوّل كثير من الجهود التي بذلت لأغراض الوساطة ومنع نشوب النزاعات من موارد خارجة عن الميزانية (تبرعات من الدول الأعضاء) جُمعت من خلال نداء التمويل السنوي الذي تطلقه إدارة الشؤون السياسية. وقد كان دور هذه الموارد حاسماً في تمكين الإدارة من رفد قدراتها الأساسية، وكذلك موارد البعثات السياسية الخاصة، استجابةً للاحتياجات الأقصر أجلاً أو الاحتياجات البرنامجية التي تنشأ في سياق إحدى عمليات الوساطة. وأُنشئت نوافذ للطوارئ، بما في ذلك إجراءات معجلة، تيسّر الحصول على التمويل في مرحلة بدء العمليات، وهي مرحلة حرجة بصفة خاصة. وتم الحصول على الموارد أيضاً من حسابي للمصروفات غير المنظورة والاستثنائية. ويموّل صندوق بناء السلام، الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٥ ويديره مكتب دعم بناء السلام، أنشطته لدعم البلدان الخارجة من النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها موارد يمكن توجيهها لدعم أنشطة الوساطة. والوساطة نشاط في عمليات حفظ السلام أيضاً؛ فلدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على سبيل المثال، وحدة للوساطة تقدّم الدعم إلى ممثلي الخاص.

٤٨ - وفي ليبيا، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء موّلت بعض التكاليف التشغيلية لعملية الحوار السياسي التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إضافة إلى جهود محلية بُذلت أثناء حصار قنفودة. وفي غينيا - بيساو، أتاح الدعم المقدم من صندوق بناء السلام لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقديم المساعدة التقنية واللوجستية والمالية لوفود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكّنه كذلك من تنظيم مشاورات مائدة مستديرة يترها وسطاء من تلك الجماعة في كوناكري. وفي حالة اليمن، قدّمت الدول الأعضاء الدعم التمويلي لجهود مبعوثي الخاص من خلال صندوق دعم السلام الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد يتر هذا التمويل سفر مندوبين يمنيين للمشاركة في المحادثات، ومشاركة قادة بارزين في المجتمع المدني اليمني في مشاورات المسار الثاني، فضلاً عن إشراك خبراء دوليين ووطنيين في دعم العملية.

٤٩ - وقدّمت الدول الأعضاء أيضاً دعماً قيماً باستضافتها مؤتمرات للمانحين. ومن المهم إبقاء الجهات المانحة على اطلاع بشأن أي عملية من عمليات السلام، وذلك في ما يتعلق بتيسير تنسيق

الجهود الخارجية ومواءمتها، لكفالة توفير الدعم المالي اللازم أثناء النزاع (على سبيل المثال، للحفاظ على استمرار عمل المؤسسات الرئيسية)، وفي الوقت نفسه، كفالة الإعداد للتنفيذ. ففي حالة اليمن، نظمت مجموعة البنك الدولي اجتماعات تنسيق افتراضية منتظمة لمجموعة المانحين أتاحت تقديم إحاطات لأوساط التنمية بشأن وضع العملية السياسية، والمجالات الممكنة لبدء العمل. وساعد مستشار من البنك الدولي انثدب إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام على بناء جسر بين الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة الإنمائية أسهم في توجيه موارد المساعدة الإنمائية الدولية البالغة ٨١٩ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ليتسنى تأمين الدعم للمجتمعات المحلية والقدرات الوطنية في خضم الأزمة.

## دال - دعم جهود التنفيذ

٥٠ - يعتمد تنفيذ اتفاقات وتسويات السلام اعتماداً كبيراً على المساعدة الخارجية. وتدعو توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة إلى إشراك الجهات الفاعلة المعنية بدعم التنفيذ، وكذلك الجهات المانحة، في مرحلة مبكرة من العملية، لتيسير تخطيط التنفيذ وتشجيع القبول بالتنازلات الصعبة أحياناً التي يُتفق عليها أثناء المفاوضات. ولا تشمل مرحلة التنفيذ التخلي الفوري عن العنف فحسب، بل أيضاً عملية أطول أجلاً لبناء السلام.

٥١ - وتتطلب الفترة التي تلي توقيع أي اتفاق توفير مستوى مطرد من الدعم السياسي والمساعدى الحميدة لكفالة الحفاظ على الثقة بين الموقعين وحل المنازعات التي تنشأ عن تحديات التنفيذ. ففي غينيا - بيساو، على سبيل المثال، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو عن كثب مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني من أجل تقديم الدعم السياسي لتنفيذ خريطة الطريق ذات الست نقاط التي وُضعت بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفاق كوناكري. وفي مالي، بذل ممثلي الخاص مساعي حميدة لدعم تنفيذ اتفاق السلام المش.

٥٢ - يتطلب تنفيذ الترتيبات الأمنية دعماً قوياً في كثير من الحالات. وفي سياقات كثيرة، تقود بعثات حفظ السلام عمليات التحقق والرصد المتعلقة باتفاقات وقف إطلاق النار وبالترتيبات الأمنية. فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ترأس اجتماعات ثلاثية، تشارك فيها جهات من بينها كبار الضباط من القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية، وتُبحث فيها المسائل المتعلقة بوقف الأعمال العدائية وتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالمثل، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بدور المنسق لآلية الرصد والتحقق الثلاثية التي تشرف على الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار والأعمال العدائية الواردة في اتفاق السلام النهائي. وقد وضعت البعثة استراتيجية جنسانية لعنصر الاتصالات في الآلية تبرز دور النساء اللاتي يعملن في إطار عملية الرصد والتحقق في تنفيذ اتفاق السلام. ولدى الأمم المتحدة قدرات خاصة لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ اتفاقات السلام. ففي مالي، على سبيل المثال، زوّدت بعثة الأمم المتحدة فريق الوساطة بخبرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تضمين اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ أحكاماً بشأن الأمن والدفاع.

٥٣ - ولمساعدة الأطراف على معالجة مسألة هشاشة الدولة، كثيراً ما تتضمن اتفاقات السلام أحكاماً تتعلق بإصلاح السلطات الوطنية والمحلية أو إعادتها. ففي جزر القمر، أبرم بروتوكول اتفاق

في عام ٢٠١٦ لتعزيز الانتخابات الرئاسية والبلدية بعد اكتشاف عيوب ومخالفات في المراحل المبكرة من العملية الانتخابية. ودعمت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية جهود المؤسسات الانتخابية الوطنية من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق أثناء جولة إعادة ضرورية للانتخابات في جزيرة أنجوانه، وهو ما أسهم في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وفي مالي، تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، بالمساعدة، على سبيل المثال، على إنشاء سلطات مؤقتة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وفي جنوب السودان، دعمت مجموعة البنك الدولي إنشاء لجنة المخصصات الضريبية والمالية والرصد، وهي هيئة مشتركة أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل من أجل تحسين المساءلة والإنصاف في تخصيص الإيرادات المحصلة على الصعيد الوطني.

٥٤ - ويشكل توسيع نطاق الإحساس بملكية مرحلة التنفيذ واستثمار المجتمع المحلي فيها عاملاً مهماً في تحقيق السلام المستدام. ففي مالي، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وزارة الشؤون الجنسانية لعقد اجتماع حضرته قرابة ٤٠٠ امرأة من منطقة كيدال لبحث سبل تحسين التماسك الاجتماعي في المنطقة في أعقاب اتفاق السلام. وتواظب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب دعم بناء السلام على توفير الدعم لإنشاء وتفعيل لجان السلام في ذلك البلد، وهذه اللجان هيكل محتلمطة الغرض منها تمكين القادة المحليين والمجتمعات المحلية من بذل جهود الوساطة في النزاعات وإدارتها وتسويتها على مستوى المجتمع المحلي. وفي كولومبيا، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العقد الماضي، في انتظار إبرام اتفاق للسلام، شبكات إقليمية تتألف من أكثر من ٧٠٠ منظمة مجتمع مدني في القطاعات المتضررة من النزاع المسلح. وقد ساعدت هذه الشبكات، التي تضم الأقليات الإثنية والسكان المشردين والنساء ورباطات المزارعين، على تنظيم المجتمع المدني وتمكينه ليسهم في التنمية وبناء السلام على الصعيد دون الإقليمي.

## هاء - بناء القدرات

٥٥ - التحديات التي تواجه الوساطة هي أساساً تحديات سياسية بطبيعتها. بيد أن تعزيز قدرات الوسطاء وأطراف النزاع والمجتمعات ككل على المشاركة في عمليات الوساطة يزيد فرص نجاحها. ويؤدي تعزيز الطابع المهني لمجال الوساطة وبناء القدرات المؤسسية من خلال التدريب والبحوث وتوثيق الممارسات ووضع التوجيهات، إلى تحسين الاستعداد المؤسسي للأمم المتحدة وشركائها لتعظيم فرص الوساطة الفعالة.

### التدريب كوسيلة لدعم الوساطة

٥٦ - التدريب على الجوانب التقنية للوساطة وسيلة من الوسائل التي تساعد أطراف النزاع وأفرقة الوساطة على تجاوز الجمود في عملية التفاوض، أو على التوصل إلى سبل مبدعة في التفاوض، فذلك من شأنه تهيئة بيئة للتبادل تتسم بأنها أقل تسييساً. وتعد الأمم المتحدة دورتها التدريبية السنوية في مجال الوساطة من أجل وقف إطلاق النار وإدارته، وهي مبادرة تعاونية تنفذ مع حكومتَي النرويج وسويسرا، وتقدم التدريب لأطراف النزاع، إلى جانب موظفي الأمم المتحدة. وقد شارك في الدورات المعقودة في الآونة الأخيرة جهات فاعلة من أفغانستان وكولومبيا وليبيا والفلبين وميانمار وجنوب السودان. ودعمت لعمل لجنة التهيئة والتنسيق المنشأة بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية في اليمن، نظم مكتب مبعوثي الخاص حلقة عمل في مجال التخطيط لممثلي الحكومة اليمنية والمؤتمر الشعبي العام - الحوثيين، لتعزيز قدرة الطرفين على التخطيط لجهود وقف الأعمال العدائية ودعمها. وقدمت بعثة الأمم المتحدة



لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدعم من إدارة الشؤون السياسية، التدريب على أساليب التفاوض في ذلك البلد إلى المجلس الأعلى للسلام المكلف بالإشراف على عملية السلام. ويمكن أيضاً تقديم هذا الدعم إلى العمليات التي تيسرها الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، قدّمت وحدة دعم الوساطة التدريب للجهة الديمقراطية الوطنية للفلبين وحكومة الفلبين على التفاوض والتنفيذ والإدارة في مجال وقف إطلاق النار، وذلك دعماً لجهود حكومة النرويج.

٥٧ - وثمة وظيفة أخرى للتدريب على الوساطة، وهي تعزيز قدرات المجتمع المدني على المشاركة في الحوار والوساطة وتقديم الدعم والتسهيلات لهما، بما في ذلك ما يتعلق بالمنع. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتدريب وتمكين أعضاء إناث في لجنة متابعة المصالحة الوطنية وتنفيذها في ذلك البلد من أجل الإسهام في عمليات المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. وفي منطقة البحيرات الكبرى، قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى الدعم لتدريب الشباب على الوساطة في إطار منتدى غوما السنوي للشباب، الذي يضم أكثر من ٢٠٠٠٠ شاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمة غير حكومية إقليمية في تدريب ١٠٠ امرأة على التخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات.

### إضفاء الطابع المهني على مجال الوساطة

٥٨ - لقد قرّرت إعطاء الأولوية لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، مع الاستفادة من الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية من أجل إضفاء الطابع المهني على النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في مجال الوساطة، ولتقديم الدعم إلى الشركاء. ويُظهر التزايد في عدد الكيانات التي تقدم الدعم في مجال الوساطة اعترافاً واسع النطاق بالحاجة إلى مواصلة إضفاء الطابع المهني على ممارسة الوساطة.

٥٩ - وتقدم إدارة الشؤون السياسية دورات تدريبية بشأن الوساطة تهدف إلى تعزيز قدرات موظفي الأمم المتحدة على دعم عمليات الوساطة وإدارتها، وتشمل عادة ممثلين من المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء. وتتراوح هذه الدورات ما بين دورة تدريبية إلزامية بشأن المسائل الجنسانية والسلام والأمن، ودورة تدريبية سنوية متوسطة المستوى للتدريب على مهارات الوساطة والتيسير تنفّذ بالتعاون مع حكومة السويد، ودورة تدريبية رفيعة المستوى للوساطة تنفّذ في شراكة مع حكومة سويسرا لمبعوثي الخاصين وممثلي الخاصين، وكذلك لجيل المستقبل من المبعوثين. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الإدارة مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة، في مجالي الدين والوساطة، على سبيل المثال، في شراكة مع حكومتي فنلندا وسويسرا، إضافة إلى دورات تدريبية في مجال الوساطة مصممة خصيصاً عند الطلب. ففي قبرص، على سبيل المثال، قدمت الإدارة التدريب للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين العاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على مهارات وتقنيات تسوية النزاعات. ويقدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أيضاً دورة متميزة في مجال الوساطة إضافة إلى دورة إلكترونية متاحة للعموم.

٦٠ - وتعتمد جميع عمليات السلام إلى حد بعيد على السياق؛ بيد أن لاستخلاص الدروس من التجارب السابقة والاستثمار في الذاكرة المؤسسية للمنظمة أهمية حاسمة في الجهود التي نبذلها لتعزيز القدرات. وتحفظ إدارة الشؤون السياسية بمرجع من المنتجات المعرفية، وتستضيف موقعا شبكيا عاما (UN Peacemaker) يتيح الوصول إلى مواد مرجعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أطلقت الإدارة

قاعدة بيانات "لغة السلام"، التي أنشئت في إطار شراكة مع مشروع "الأدوات القانونية لصنع السلام" لجامعة كمبريدج، وذلك لتيسير البحث عن الأحكام الواردة في اتفاقات السلام حسب المواضيع. وبالإضافة إلى إصدار "توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة" و "التوجيه بشأن المسائل الجنسانية واستراتيجيات الوساطة الشاملة للجميع"، أصدرت الإدارة مختلف المذكرات التوجيهية في مجال الوساطة، مثل "المبادئ التوجيهية لبدء الوساطة" (٢٠١١)؛ و "دليل توجيهات الأمم المتحدة للوساطة: التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام" (٢٠١٢)؛ و "الموارد الطبيعية والنزاع: دليل للوساطة" (٢٠١٥). وتستجيب الإدارة أيضا بانتظام للطلبات الواردة من الميدان بشأن تحليلات تناول مواضيع محددة، وورقات خيارات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وإدارة الشؤون السياسية، مذكرة توجيهية بعنوان "دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مواجهة النزاعات والاضطرابات" (٢٠١٤).

### تعزيز قدرات الشركاء الإقليميين

٦١ - لقد شددت على أن الأمم المتحدة تبلغ أقصى فعاليتها عندما تضطلع بدورها بوصفها عاملا تمكينيا، وأود أن أؤكد على أهمية زيادة الاستثمار في الشراكات. وفي السنوات الأخيرة، زادت الأمم المتحدة دعمها للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تسعى إلى تعزيز قدراتها في مجال الوساطة، على سبيل المثال، عن طريق إسداء المشورة بشأن إنشاء هيكل وآليات متخصصة لدعم الوساطة. وعملت إدارة الشؤون السياسية، من خلال مكتبها الإقليمي في غرب أفريقيا ومكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي، بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء وحدتها الداخلية لدعم الوساطة. واستضافت وحدة دعم الوساطة موظفين من مختلف المنظمات الإقليمية من أجل تبادل الدروس والخبرات بشأن هيكل دعم الوساطة، ومنهم موظفون من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدمت الإدارة أيضا الدعم التقني للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال تصميم واستخدام قوائم وساطة الخبراء، وتعاونت مع جنوب أفريقيا في توفير التدريب على مهارات الوساطة والمفاوضات لمجموعة من الدبلوماسيات معظمهن من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٦٢ - ويُعتبر التدريب أيضا وسيلة مفيدة للمساعدة على معالجة التحديات الإقليمية المحددة وتطوير التعاون. فعلى سبيل المثال، يركز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا جهوده على تعزيز قدرات الوساطة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوسائل منها التدريب الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لموظفي أمانة الجماعة وموظفيها الميدانيين المشاركين في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية التي تبذلها هذه المنظمة دون الإقليمية. وتولت إدارة الشؤون السياسية أيضا تيسير تبادل الخبرات بين المنظمات الإقليمية في مجال دعم الوساطة. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، استضافت وحدة دعم الوساطة معتكفا للخبراء التقنيين في شراكة مع مكاتب دعم الوساطة في كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في روما، في عام ٢٠١٦.

## تعزيز القدرات الوطنية في مجال الوساطة والحوار

٦٣ - إن تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال الوساطة هو إحدى أولويات مبادرة الوساطة التي أطلقتهما. ولقد شجعتي قيام عدد من الدول الأعضاء مؤخراً بإنشاء قدرات مخصصة لدعم وتنسيق جهود الوساطة. وأنشأت عدة دول أعضاء أيضاً شبكات من الوسطاء المحليين والهيكل الأساسية للسلام لتكون بمثابة قدرات دائمة لمنع النزاعات وتسويتها، وتعزيز ثقافة الوساطة والحوار داخل مجتمعاتها المحلية. وأنشأت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أيضاً شبكات من النساء القائمات بالوساطة في عدة مناطق، سواء لمعالجة النزاعات المحلية وتقديم الدعم لجهود صنع السلام المبذولة على الصعيد الدولي. وقد أنشئت شبكة "وسيطات الجنوب الأفريقي"، وأعقب ذلك إنشاء "شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي"، و "الشبكة الأفريقية للنساء لمنع نشوب النزاعات، والوساطة من أجل تحقيق السلام". وتهدف هذه الشبكات إلى إرشاد وتمكين الإناث من العاملات والخبيرات في مجال الوساطة في إطار جهودهن المبذولة لصنع السلام.

٦٤ - ويشكل تعزيز قدرات الوسطاء الوطنيين والمحليين عن طريق التوجيه والتدريب والبرامج التدريبية استثماراً في مجال منع نشوب النزاعات. ويضطلع كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة مستمرة في هذا المجال، غالباً من خلال التعاون مع مستشاري السلام والتنمية. ففي غيانا على سبيل المثال، قدمت "مبادرة السلام في غيانا"، التي يترها مستشار السلام والتنمية، الدعم لعملية سلمية خلال انتخابات عام ٢٠١٥ بأن شجعت الحوار وبناء توافق الآراء. وفي أوغندا، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى جماعات المجتمع المدني من أجل إنشاء غرفة لعمليات المرأة، وهي غرفة سعت إلى التخفيف من العنف المتصل بالانتخابات قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ وأثناءها وبعدها.

٦٥ - ومن المهم الاضطلاع بإجراءات أكثر تركيزاً وتنسيقاً في إطار هذه المساعي، والاستفادة من قدرات مختلف الفئات داخل المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب. فالجهات الفاعلة المحلية والوطنية تقدم إسهامات محددة من الآراء الثاقبة والحساسية الثقافية والمعارف والاتصالات التي لا تكون متاحة دائماً للغرباء. ويجب إقامة شراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني بغية تمكين هذه الأطراف وبناء القدرة على الصمود على الصعيدين المحلي والوطني.

## خامسا - استنتاجات

٦٦ - يؤكد هذا التقرير على أهمية الوساطة ودعم الوساطة لتحقيق الهدف الأوسع، وهو منع نشوب النزاعات، والذي يشكل أحد التحديات الأساسية في عصرنا. وتدعم الأمم المتحدة جهود الوساطة والعمل من أجل تيسيرها، وهو أمر يستلزم الاستفادة من صلاحيتها التي تحوّلها عقد الاجتماعات، ومن قدراتها وشراكاتها على نطاق المنظومة وخارجها. وإني أشجع مبعوثي ومثلي الخاصين، وكذلك شركاءنا، على توظيف دعم الوساطة في وقت مبكر. وسأفعل الشيء ذاته في مساعي الحميدة، إذ إنني أؤمن إيماناً راسخاً بأننا عندما نوظف كامل الأدوات المتاحة لنا، فإننا نتيح تحقيق مزيد من الفعالية في منع نشوب النزاعات وصنع السلام.

٦٧ - وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، يسرني أن ألاحظ أننا نوائم أنشطتنا على نحو مطرد من أجل دعم الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الأخرى

في جهودها الرامية إلى منع الأزمات السياسية والنزاعات العنيفة وحلها سلمياً. وتشمل الاستراتيجية التي أتبعها في مجال الوساطة تعزيز قدرة الأمم المتحدة وكفالة تعظيم أصول المنظمة في دعم الوساطة عبر ركائز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وإني أؤمن بقوة بأن الأمم المتحدة قادرة على أداء عمل أفضل لو تصرفت بطريقة متكاملة مع وجود تمويل يمكن التنبؤ به ومدعوم من الدول الأعضاء ككل.

٦٨ - ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمنع نشوب النزاعات وحلها، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وعلى الوفاء بالتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب - وهو تعهد يشكل أساس أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا معاً أن نجد الالتزام بمسؤوليتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وأناشد مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على استخدام نفوذهم لإرسال إشارة قوية وثابتة دعماً للجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات المشتعلة التي تضعف قدرتنا على تحقيق التنمية. وإني إذ أفعل ذلك، أود أن أشكر بوجه خاص مجموعة أصدقاء الوساطة، التي اضطلعت بدور هام في تسليط الضوء على الوساطة باعتبارها أداة حاسمة. ويجب أن نكون متحدين كذلك في تحديد بؤادر التوتر والنزاعات المحتملة والاستجابة الفورية لها، مع استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا لمنع العنف ووقفه.

٦٩ - ولا يمكننا أن نغفل عن عمليات الوساطة الرسمية التي تسعى إلى حل النزاعات الأكثر إلحاحاً في عصرنا، ولا ينبغي لنا ذلك. غير أننا لو أردنا أن نتضافر هذه الجهود والعمل على المستويين المحلي والمجتمعي، فعلينا أن نعزز قدرتنا على تسخير مجموعة كاملة من أدوات الوساطة والحوار ومواءمتها. وهذا يعني الاستفادة من مواطن القوة المختلفة داخل المنظومة، والعمل مع الشركاء في المجتمع الدولي وعلى جميع المستويات في المجتمعات المعنية. وأعتقد أن لدينا ما يلزم من الخبرة والإبداع وقوة الدفع لمواجهة هذا التحدي. والحاجة إلى القيام بذلك واضحة لا لبس فيها.